الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص

د. سعد محمود الكواز
استاذ مساعد
كلية العلوم الإنسانية، جامعة الموصل
العراق

د. عبد الرزاق عزيز حسين
مدرس
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز
اقليم كردستان العراق

المستخلص

هناك اجماع واضح بين المهتمين بهذا الموضوع بان الدول الريعية تعني ان الريع يؤول اليها مباشرة حيث تستولي عليه ومن ثم تقوم بتوزيعة سواءاً لافراد المجتمع و القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومن هنا عرفها البعض او اطلق عليها بالدولة التوزيعية او دولة الرفاه. في حين ان الاقتصاد الريعي يعني انه يستفيد ويستغل ويعتاش على نوع او اكثر من انواع الريع لكنه لا يعتمد علية كليا، كذلك فان الريع يؤول الى الافراد مباشرة ومن ثم الى الدولة بطرق ادارية وقانونية. من هنا تنشأ الاشكالية في مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، حيث ان كل دولة ريعية اقتصادها ريعي لكن كل اقتصاد ريعي لا يعني دولة ريعية. فمعظم الاقتصادات ريعية لكن ليست كل الدول ريعية ، والبحث هنا محاولة لتحديد ابعاد هذه الاشكالية ، وقد توصل الى استنتاج مفاده ان المفهومين مختلفين.

الكلمات الدالة : الدولة الريعية، الاقتصاد الريعي، الريع السياسي.

1. المقدمة

منذ القرن السادس عشر بدات الاهتمامات تنصب حول التعبير عن مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وحاول القليل من الكتاب التميز بين المفهومين منذ البداية في حين كان الامر بالنسبة للكثيرين لا يعدو كونه ترادف لفظي ليس الا. ومع ظهور كتابات الاقتصادي الايراني محدوي في السبعينات التي وضع من خلالها نظم مفهوم الدولة الريعية وخصائصها اصبح الامر اكثر وضوحا بالنسبة لمعظم كتاب الاقتصاد اذ وصل الجميع الى قناعات حول ضرورة لتمييز بين المفهومين (الدولة الريعية والاقتصاد الريعي) خاصتا وان العالم اصبح يشهد حالة من التزايد لمثل هذا النوع من الاقتصادات والدول والتي تعتمد بشكل اساس على مورد ناضب او اكثر وخصوصا الدول النفطية التي اصبحت اقتصاداتها اسيرة لمثل هذا الريع وهذا ما دفع الكثير من الكتاب الاقتصاديين الى محاولة تقييم آلية عملها والتوقعات المستقبلية لها والاسباب الحالي هو محولة لاستقصاء الاثر فيما يتعلق بهذا الموضوع من اجل الوصول الى قرار في اختلال هياكلها الانتاجية ، لذلك فقد ميز الاقتصاديون بين انواع مختلفة من الريوع واشكالاً متعددة من التاثيرات التي تمارسها، والكثير من النتائج المترتبة عليها ، والبحث حسم فيما يتعلق بضرورة واهمية التمييز بين المصطلحين او اعتبار الامر مغالات فيه وبالتأكيد يمكن الوصول الى ذلك من خلال تتبع الخصائص المرتبطة باي من النوعين من الاقتصاد وتحديد من هي الدولة الريعية وما هو االقتصاد الريعي وهل من الممكن ان يتم الجمع بينهما في ان واحد او في بلد واحد.

اهمية البحث

أن كثيراً من الجدل في موضوع الدول الريعية والفرق بينها وبين الاقتصاد الريعي قد اثير والدول التي تخضع لمثل هذه الصفة بحاجة ماسة لمعرفة دقيقة عن طبيعة اقتصاداتها وخصائصها ونقاط الضعف والقوة فيها وذلك من اجل وضع الحلول الناجعة التي تمكنها من التخلص من الاثار السلبية لمثل هذه الصفة (الريعية).

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الفرق بين الخصائص والممكنات المتاحة للدول الريعية من جهة وللاقتصاديات الريعية من جهة اخرى ومدى امكانية الجمع بين الحالتين داخل اقتصاد واحد وعلاقة ذلك ببقية المصطلحات المرتبطة بالريع.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هنالك فرقا جوهريا بين مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي ناشيء عن اختلاف خصائص كل منهما.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 7، العدد 2 (2018)
استلم البحث في 2018/4/2، قبل في 2018/4/21
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2018/6/14
البريد الالكتروني للباحث : saad.alkawaz@gmail.com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على ماهية الريع واشكاله وماهية الدولة والاقتصاد الريعيين والخصائص الملازمة لكل منها.

منهجية البحث

يتبع البحث المنهج الاستقرائي القائم على الوصول الى نتائج كلية من مقدمات جزئية من خلال استعراض المفاهيم والسمات للدولة الريعية والاقتصاد الريعي للوصول الى حل للاشكالية والتداخل بين المفهومين.

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاث مطالب تناول المطلب الاول منه مفهوم الريع واشكاله في حين تناول المطلب الثاني مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه في حين تم في واخذ المطلب الثالث مناقشة مفهوم الدولة الريعية وخصائصها.

المطلب الاول : مفهوم الريع واشكاله

اولا : الريع، لغة واصطلاحاً

الريع يعني النماء والزيادة، وارض مريعة اي مخصبة (ابن منظور، لسان العرب، 1737) والريع في الزراعة،الجزء الذي يؤدية المستأجر الى مالك الارض من غلة الارض مقابل استغلال قواها الطبيعية (الرازي، مختار الصحاح، 266) وريعان كل شيئ اوله ومنه ريعان الشباب.(ابن منظور، لسان العرب، 1793) وعائد اوريع السند، مؤشر تقييم السند يربحية البدائل الاستثمارية الاخرى في اطار مفهوم تكلفة الفرصة البديلة (الضائعة).

ثانيا : المفهوم الاقتصادي للريع وتطوره و انواعه

يتفق الفقهاء المسلمون على شرعية الحصول على الريع في بعض الحالات ويختلف في حالات اخرى. فالحالات التي يتفقون عليها هي حصول مالك الارض على الريع فيما اذا استغل ارضه هو بزراعتها بعمله وراس ماله. الا انهم اختلفوا على تلك الحالات التي يؤجر فيها صاحب (مالك)الارض ارضه لقاء ريع محدد القيمة يدفع له مما ستدره الارض على مستأجرها وتطرق الكتاب المسلمون الاخرون الى مفهوم الريع وجاء تعريفهم بمعنى انه الثمن الذي يحصل عليه صاحب (مالك) الارض مقابل مساهمته بارضه في العملية الانتاجية، ويكون هذا الريع بشكل ايجار نقدي او عيني ومحددا" بنسبة معينة من الانتاج او الربح (البدوي، 2004، 21 - 28)

وفي فترة ظهور الفكر الاقتصادي التجاري (الماركانتيلي) في نهاية الخامس وحتى مطلع القرن الثامن عشر من تاريخ اوربا ظهرت الدولة القومية حيث قامت بالاستكشافات الجغرافية والتي ادت الى توسع كبير في الافاق التجارية وتدفق كميات وافرة من المعادن النفيسة، الذهب والفضة الى الدول الاوربية وخاصة اسبانيا والبرتغال من العالم الجديد وخصوصا" من العالم الجديد وخصوصا" من امريكا الجنوبية.مما ادى الى زيادة الريع ونشوء الدولة الريعية (عمر، 1994، 157 - 177). اما المذهب الفيزوقراطي اي مذهب الطبيعي فانه يختلف عن المذهب التجاري (الماركانتيلي) في نظرتهم الى الريع، حيث اعتقدوا ان القطاع الزراعي هو قطاع منتج الصافي اما باقي القطاعات الاقتصادية فانها قطاعات عقيمة. ان المنطلق المادي الملموس للثروة هو الذي حدا بالطبيعيين (الفيزوقراط) الى الاعتقاد بان ثروة الامة تتوقف على حجم المنتج الصافي فقط، هو الذي دفعهم الى تفضيل القطاع الزراعي على كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى. ففائض القيمة اي المنتج الصافي ينشأ بفعل قوى الطبيعة المنتجة، وان فائض القيمة هذا، هو كما يقولون هبة الطبيعة. من هنا يتبين بان ريع الارض بأعتقادهم هو المظهر الوحيد لفائض القيمة، حيث انهم لم يفرقوا بين فائض القيمة وريع الارض (ديويدار،1980، 10). اما دايفيد ريكاردو وهو الشخصية الثانية من ناحية اهمية وتأثير افكاره في المدرسة الكلاسيكية فقد اوضح نظرته في الريع التفاضلي من خلال مقارنة ظروف الانتاج الزراعي في انكلترا مع ظروف الانتاج في امريكا واعتبر ان الاراضي التي تختلف خصوبتها او تختلف اساليب الانتاج المعتمدة في استغلالها، تعطي بالضرورة محاصيل تختلف تكاليف انتاجها. ولما كان سعر المنتجات الزراعية يتحدد كباقي السلع الاخرى على اساس اعلى تكلفة أنفقت لانتاجها، فان هذا السعر سيتحدد على اساس التكلفة في الاراضي الزراعية الاقل خصوبة مما يؤدي الى استفادة ملاك الاراضي الاكثر خصوبة، لان السعر(الثمن) سيكون مرتفعا عن تكلفة الانتاج بالنسبة لاراضيهم، وبذلك يحصلون على هذا الفرق بين الثمن(السعر) والتكلفة وهو ما يسمى بالريع. كذلك بين(كارل ماركس) ان الريع يكون من الثمن الاحتكاري للمنتجات الزراعية حيث ان عرضها دوما" اقل من الطلب عليها، بسبب انخفاض خصوبة الارض باستمرار. وان الريع لايعتبر فائدة على رأس المال المستثمر في تحسين الارض لانها لم تفسر ريع الارض التي لم يستثمر بها راس مال، حيث بين ان الريع هو واحد في الزراعة والصناعة والتجارة معللا" ذلك الى ان النقود كسلعة تنحصر قيمتها الاستعمالية بقدرتها على تحقيق قيمة تبادلية، في حين انها سوف تعود للمقرض وهي محققة زيادة، فالنقود تقرض كرأس مال شأنها شأن السلع المعروفة بقوة العمل (

جامع،1970، 118- 135). وفي النظرية الاقتصادية فان الريع هو الدخل المتأتي من عامل طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا العامل، ويعرفه بعضهم بانه كل دخل دوري غير ناتج عن العمل او الدفعات المنتظمة المتأتية عن الملكية العقارية (الحافظ ، 2005، 7)

ويقسم بعض الباحثين مصادر الريع الى نوعين

المصادر الخارجية : وتشمل

1. ريع النفط والغاز، اذ ان هناك فارقا" كبيرا" بين التكلفة استخراجه وسعر بيعه، وريع المعادن الذي يشكل نتيجة تفوق سعر المعادن على تكلفة انتاجها تفوقا" كبيرا"، وريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية، وريع السياحة وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجية.

2. المصادر الداخلية : وهي ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة وينجم هذا النوع من الريع من خلال سوء استخدام المال العام وريع المضاربات المالية، اذ يتم السعي للربح دون مجهود، والريع الاخير فهو ريع الخدمات الذي كان دوره في البداية خدمة قطاعي الزراعة والصناعة، في حين بات اليوم قطاعا" مستقلا" وقائما" بذاته. (ابراهيم، 2008، 5 - 6).

ثالثا : انواع الريع

تتعدد انواع الريع التي تحصل عليها الدول وذلك حسب مصادره الخارجية والخارجية فلا توجد دولة في العالم لاتحصل على الريع ولكن مقداره ونوعه يختلف من دولة الى اخرى باختلاف مسبباته ويمكن اجمال انواع الريع حسب مصادره كالتالي :

1. ريع المواد الناضبة او الريوع الاستخراجية :

تعتبر الموارد الطبيعية الناضبة من الثروات المحدودة وغير قابلة للتجديد كالنفط والغاز والمعادن، لكنها تدر ريعا اقتصاديا على الدول التي تمتلكها من خلال تصديرها الى الخارج، بسبب الكلفة البديلة اي كلفة مصدر البديل للمواد الناضب الذي يجسده الفارق الكبير بين كلفة الانتاج لاستخراجه وسعر البيع له، حيث الكلفة الاستخراجية المتدنية وسعره في السوق. ويشكل هذا الريع للموارد الناضبة القسم الاكبر من ايرادات الدول التي تمتلكها، ويعتبر بمثابة عصب الحياة لاقتصادات ومجتمعات هذه الدول. وقد بلغت(على سبيل المثال لا الحصر)مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية النفطية نسبة كبيرة تراوحت مابين(35%-40%) مما يدل على اعتماد هذه الدول على الايرادات(العائدات) النفطية في تمويل موازناتها ونفقاتها العامة وخططها الاقتصادية.(التقرير الاقتصادى العربى الموحد،2010، 19-22)

2. ريوع موقعية

يعتبر هذا النوع من الريع من الانواع الشائعة التي تحصل عليها الكثير من الدول بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي، والتي تكون على شكل مدفوعات بسبب مرور انابيب النفط او الغاز من اراضيها او التصدير من خلال موانئها على البحار(كمرور خط انبوب النفط العراقي من تركيا وتصدير النفط من ميناء جيهان على البحر المتوسط) او خط نقل الغاز الروسي المار من بعض الدول الاوربية لتصدير الغاز الى اوربا.

3. ريع السياحة

يتمتع العديد من الدول بمواقع اثرية هامة ونادرة نتيجة قيام والحضارات فيها في الماضي كحضارات وادي الرافدين في العراق وحضارة وادي النيل في مصر والحضارة الصينية وغيرها كثير، كذلك وقوع بعض الاماكن الدينية المقدسة في بعض الدول كبيت المقدس في فلسطين والكعبة في السعودية. اضافة الى امتلاك بعض الدول لبيئات طبيعية متميزة(كوقوعها على البحر او مناظر خلابه واجواء معتدلة)، كلها تمكن الدولة من الحصول على دخل ريعي مرتفع نتيجة سيادة الدولة الداخلية والخارجية على تراثها الثقافي وموقعها الطبيعي، والذي مكنها من الحصول موقعها الاحتكاري للمدخول.

4. الريع السياسي

هو ذلك النوع من الريع الذي تحصل عليه الدولة بحكم مواقفها ومكانتها السياسية في الاستقطابات الدولية سواءا" في المحافل والمنظمات الدولية او عن طريق استغلال مكانتها للانحياز الى جانب دولة (وخاصة الدول الكبرى) دون اخرى كالتصويت في قضايا معينة في المنظمات الدولية او الانضمام لتحالفات سياسية او عسكرية معينه او عقد اتفاقيات معينة مع دول معينه (كاتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل) لقاء الحصول على مساعدات ومنح وهبات مالية او قروض وغيرها من الامور الاخرى، والتي هي بمثابة ريع خارجي تحصل عليه هذه الدول التي تتاجر بمواقفها ومكانتها السياسية وتشكل جزءا" هاما" من ايرادات موازناتها، ولولاها لما تستطيع تمويل نفقاتها الداخلية.

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

5. تحويلات العاملين في الخارج والمغتربين

وتعتبر هذه التحويلات ذات طابع ريعي، حيث ان الدولة المستقبلة والمستفيدة (الام) لهذه التحويلات لاتبذل اي مجهود للحصول على ذلك المدخول، بل هو خارج ارادتها وتخضع لأرادة مواطنيها المقيمين في الخارج ومدى ارتباطهم بموطنهم الاصلي.(الحافظ ،21،2005-22)

6. ريع الندرة : (تودارو، 2009، 454 - 461)

يمكن تعريفه بانه ذلك الريع الاضافي او الزائد الذي ينشأ بسبب استخدام سلعة او مورد ثابت او محدود العرض. ومن الناحية التاريخية كان العنصر النادر هو الارض، ومن ثم فالريع هو عائد الارض كأحد عناصر الانتاج. واي عنصر نادر يمكن ان يحصل على ريع يعكس هذه الندرة.

7. الريع الاحتكاري

هذا الريع ينشأ من سيطرة الشركات وخاصة المتعددة الجنسيات او متعدية الجنسيات لكل حلقات الانتاج (استخراج) وتسويق وبيع الموارد الطبيعية مما تجعلها في وضع احتكاري او شبه احتكاري لتحديد اسعار هذه الموارد. ومثال على ذلك

سيطرة شركة (INCO) الكندية على سوق النيكل وحتى وقت قريب (جبارة، 2011، 51). اما على صعيد تسعير النفط فقد لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط، أوبك (OPEC) كتكل او كارتل نفطي وبنجاح في تسعير النفط والمحافظة عليه وتحديد الحصص والكميات التي تصدرها كل دولة نفطية عضو فيها وتحقيق اعلى الارباح لها نتيجة عدم قيام المنافسة فيما بين الدول المصدرة للنفط، وبذلك حققت المنظمة وبالتالي الدول النفطية ريعا" احتكاريا".(جبلز واخرون،816،1995-818)

8. الريع التفاضلي

لقد نوه ادم سمث بنظرية الريع التفاضلي عند كلامه عن توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة وفيما بعد اصبح العمود الفقري لنظرية ريكاردو في التوزيع. فالريع التفاضلي ما هو الا الفارق الموجود بين تكاليف الانتاج الفصلية، اي التي يستوجب انفاقها فعلاً وبين سعر السوق الذي لا يمكن ان يختلف في ظل المنافسة التامة في الاسواق بالنسبة لسلعة او منتج معين. (عوض الله وسوزى،٤٩٦،٢٠٠٧)

9. الريع العقاري

ينشأ هذا الريع من مصدرين، الاول ذلك الريع الناتج من المدخول المتصاعد (الايجار)، والثاني من ارتفاع اسعار العقارات سواءا" للاستثمار او للمضاربة. والمضاربات العقارية تضر وبشكل كبير حركة الاستثمار الفعلي الانتاجي. وقد لجأت بعض أنظمة الحكم في بعض الدول النامية ومنها العربية الى توزيع الاراضي الى بعض افراد المجتمع (المقربين) لأستمالة الولاءات وشراء الذمم (وخاصة الانظمة الشمولية والريعية) لنظام الحكم، ثم حصول هؤلاء الناس المقربين للسلطة للريع عبر شراء الدولة لهذه العقارات الموزعة عليهم وبأسعار باهضة مشجعة بالتالي المضاربة العقارية (الحافظ، 2005، 2 - 4)

10. ريع المضاربات المالية

يظهر هذا النوع من الريع خاصة في الاقتصادات المعاصرة، بسبب السعي لتحقيق الربح السريع ودون مجهود من قبل المضاربين في الاسواق المالية. وان معظم المضاربين هم من ذوي الدخل المحدود الذين استهوتهم امكانية الحصول على الربح السريع والمغري حيث تركوا مهنهم واعمالهم ذات المردود المحدود واتجهوا الى البورصة للمضاربة بمدخراتهم ومدخرات عوائلهم للحصول وبوقت قصير(يوم واحد مثلا") على ما يكسبونه في اشهر او حتى سنوات. وقامت بعض الحكومات الى خلق نوع أخر من الريع المالي من خلال اصدار سندات خزينة مقرونه بفوائد عالية غير مسوغة اقتصاديا"، مما يجعل الدين العام عندئذ، مصدرا" ومولدا" لريع مضمون لحاملي تلك السندات ودون ان يرافق ذلك اي مجهود انتاجي وغالبا" ما يكون مالكوا هذه السندات من المصارف المحلية والاجنبية التي تلعب دورا" حاسما" في تسويقها، وهذا يؤدي الى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وزيادة حدة الفقر واعداد الفقراء (ابراهيم، 2008، 6 - 7).

11. ريع الخدمات

ومن المعروف ان الخدمة هي كالسلعة تنتج وتعطي قيما" مضافة يستفيد منها الاقتصاد والمجتمع، وكلما كانت العلاقة مباشرة بين منتج الخدمة والمستهلك الاخير، كلما تقلص الريع وقد ينعدم. لكن وجود الوساطة او الوسيط بين المنتج والمستهلك اي تكون العلاقة غير مباشرة بينهما، فانها تؤدي الى امتلاك الوسيط القيمة المضافة من المنتج والمستهلك، وهي تعتبر نوعا" من الريع النهائي مردود بدون مجهود متعلق بانتاج او خلق قيمة مضافة جديدة، واذا غاب الوسيط اختفى الريع.اي ان وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكمه في السعر هو الذي يولد مايسمى بريع الخدمة (حلايقه،186،2004).

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

المطلب الثاني : مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه

اولا : مفهوم الاقتصاد الريعي

ان لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود الى بدايات القرن السادس عشر عندما استحوذت اسبانيا على ثروات كبيرة نتيجة تدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة في مستعمراتها في امريكا الجنوبية. ان الكنوز التي صدرت الى اسبانيا غيرت طبيعة القوى الاقتصادية والسياسية الدولية في قرن السادس عشر، وكان الاستيلاء على الذهب والفضة من قارة امريكا الجنوبية اضخم عملية منفردة للتراكم الرأسمالي حتى ذلك الوقت رافعة النظام الماركنتالي (التجاري) بحسب أدم سمث، "الى درجة من البهاء والمجد ماكان ليبلغها قط لولا ذلك" وكتب الاقتصادي جون مينارد كينز " في تلك السنوات الذهبية ولدت الرأسمالية الحديثة" (كارل، 2008، 75). وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج واذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها. كذلك ظهرت تلك الاعراض نفسها في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكاربونية. وفي العقود الاخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في معظم الاقتصادات العربية، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص (كاظم، 2013، 1). فالاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يستمد القسم الاكبر من دخله من ريوع خارجية (روس، 2007، 150) وهذا المفهوم يشمل الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للموارد الهايدروكاربونية و موارد طبيعية اخرى كالمعادن، ولذا فان دولا" مثل العراق ودول الخليج العربي الاخرى والجزائر وليبيا ونيجيريا ودول افريقية اخرى كانغولا واوغندا وغيرها، يأتي اكثر من نصف ايراداتها العامة من بيع الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن، اي ان جزء من مداخيلها والمتمثلة بصادرات الموارد الطبيعية. وبسبب تعدد مفاهيم الريع وتشعبها فان مفاهيم الاقتصاد الريعي تطورت وتعددت، فاصبح المفهوم لم يعد مقتصرا" على الاقتصادات التي تحصل على جزء كبير من مداخيلها من الريوع الهايدروكاربونية (كالنفط والغاز) او المعدنية الاخرى فحسب، بل بات يشمل كل الايرادات التي تحصل عليها الدول عن طريق تقديم او بيع الخدمات الامنية والسياسية والسياحية بكافة اشكالها والتحويلات الخارجية والمساعدات والمنح الدولية والحصول على الايرادات من خلال الوقوع الممرات المائية والبرية والجوية والمواقف السياسية والاتفاقيات بين دول واخرى (روس، 2007، 156). اما الاقتصادي حازم الببلاوي فانه يعطي مفهوما" اخر للاقتصاد الريعي حيث انه " ذلك الاقتصاد الذي يعتمد الجزء الاكبر من مداخيله او ايراداته على ريوع خارجية مستمدة او مدفوعة من قبل فاعلون اجانب شريطة ان تذهب هذه الريوع الى الدولة مباشرة " (روس، 2007، 5). وحسب هذا المفهوم يمكن ان نستشف بعض الخصائص الرئيسية للاقتصاد الريعي :

1. ان منشأ الريع خارجي بالنسبة الى الاقتصاد، حيث ان الريع ذو المنشأ الداخلي (الريع الداخلي) ما هو الا تحويل مدفوعات.
2. نسبة قليلة من السكان تعمل لتوليد الريع (مثلا العاملون في قطاع استخراج وتصدير النفط)، في حين ان الاكثرية لاتشترك الا في توزيعه او استغلاله.
3. ليس شرطا" ان يكون الريع هو النوع الوحيد من الخل في اقتصاد البلد ولكنه يجب ان يكون النوع الاكبر.
4. يجب ان يذهب هذا الريع الى الدولة مباشرة ومن ثم يتم توزيعه على افراد المجتمع.

وهناك من يرى أن الاقتصاد الريعي، هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهريا" بالانفاق من دولة ريعية ولذا تكون الدولة وسيطا" بين القطاع الذي يولد الريع وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى، حيث تؤول العوائد الريعية الى الدولة ومن ثم يتم تخصيصها وتوزيعها الى بقية فروع النشاط الاقتصادي من خلال برامج الانفاق العام (عبدالفضيل، 1985، 145). اما ميشيل شاتيلوس، استاذ الاقتصاد بمعهد العلوم السياسية بجرونوبل الفرنسية يصف الاقتصاد الريعي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تمييزا" له عن اقتصاد الانتاج. فالافراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الريع، وبهذا يكون اكثر النشاط الاقتصادي، انما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل ولايُعد مسلكا" منتجا" وجهة انتاجية (الشيمي، 2012، 2). ومن خلال استعراض المفاهيم المختلفة للاقتصاد الريعي لعدد من الاقتصاديين يتضح ان هناك من اللبس وعدم وضوح الرؤية في الفصل والتفريق بين مفهومي الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، مازال قائما"، ان مسألة التفريق بينهما لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين في المجال الاقتصادي، حيث ان هذه المفاهيم الحديثة العهد نسبيا"، فضلا" عن التداخل والتشابك في الطبيعة الريعية لكل منهما، والتي مازالت محل جدال ونقاش وخلاف، فالريع الخارجي اصبح امرا" مسلما" به في وصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، الا ان توليد الريع هو الفيصل في اعتماد احد المفهومين، فالمحدد الرئيس يتوقف على دور الاقلية من السكان او الاغلبية (نسبة السكان) في توليد الريع الخارجي (الشيمي، 2012، 4)، اي ان الاقتصاد الريعي ناشيء عن مساهمة نسبة كبيرة من السكان كما

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

هو الحال في الجزرالسياحية او بعض الدول التي تعتمد حياتها الاقتصادية على السياحة الخارجية نتيجة موقعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها والظروف المناخيةوغيرها من المميزات النسبية، والتي اكد عليها د.حازم الببلاوي بقوله، لاتعتبر دولة ريعية تلك الاموال التي تساهم في توليد الريع الخارجي، عدد كبير من الافراد وبذا نكون بصدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية. من ناحية اخرى وضمن هذا المفهوم ربط الببلاوي مفهوم الاقتصاد الريعي بأشتراك نسبة كبيرة من السكان في توليد الريع، ولكن ليس بالضرورة في حالة الاقتصاد الريعي ان تكون دولة ريعية، في الوقت الذي ألزم (لوشياني)[1] الاقتصاد الريعي بدولة ريعية من خلال توجهات الدولة الانفاقية في حالة كون الدولة مدعومة من ريع خارجي. اما بشأن مفهوم الدولة الريعية النفطية او الهايدروكاربونية فان الامر قد حسم بالزامه لدور الاقلية من السكان في توليد الريع الخارجي وبنسبته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وان هذا الريع يؤول او يتم الاستيلاء عليه من قبل الدولة مباشرة وبعد ذلك يتم توزيعه الى السكان او بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى. لكن الامر ليس كذلك مع العوائد غير النفطية ففي الوقت الذي يرى فيه د.الببلاوي ان تحويلات العاملين بالخارج تعد ريعا" ناجما" عن القيمة المضافة، يرى لوشياني فيها انها لاتولد دولة ريعية كونها لاتعود (تمول) الى الدولة وانما للمهاجر نفسه او لعائلته وقد تحاول الدولة فرض ضريبة على دخل المهاجر ولكن ليس باستطاعتها قبل ان تدخل الحوالة في الاقتصاد المحلي. وبذا فانه يمكن القول ان الاقتصاد الريعي يلتقي مع الدولة الريعية في النسبة العالية للمداخيل الريعية الخارجية في النائج المحلي الاجمالي (GDP) ويفترقان في نسبة مشاركة المواطنين او الافراد في توليد الريع، وايلولته في دول الريع النفطي (الهيدروكاربوني) يعمل في الريع النفطي الخارجي، عدد محدود من العاملين ويؤول الريع باكمله الى السلطة الحاكمة ومن ثم يتم توزيعه الى النشاطات الاقتصادية الاخرى ومن ثم الى افراد المجتمع، في حين يتولد الريع الخارجي في بعض الجزر السياحية كما في سنغافورة وغيرها من اغلبية السكان وعند ذلك نكون في صدد اقتصاد ريعي وليس دولة ريعية. اي ان الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة ان يولد دولة ريعية، لكن الدولة الريعية تولد اقتصادا" ريعيا" حتما" من خلال تدوير العوائد الخارجية في الانشطة الاقتصادية المختلفة، بهذا المعنى وتواصلا" لهذا التوضيح لايمكن ان نجد دولة ريعية من دون ان يكون اقتصادها ريعيا"، في حين ان هناك دولا" اقتصادها ريعي ولم تحسب ضمن الدول الريعية. ولهذا يكون الاقتصاد الريعي وليد وناتج عن الدولة الريعية على الدوام اي انه نتيجة وليس سببا" وانه نظام فرعي من دولة ريعية وليس العكس. ان الاقتصاد الريعي يكون على درجات من حيث مساهمة الانشطة الريعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي او الدخل حيث انه يمكن بمرور الزمن ان يتحول الاقتصاد الريعي التام الى اقل حدة في الاعتماد على الايرادات الريعية، عندما يتم بناء قاعدة انتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. وهذا الكلام يمكن ان يكون مشابها" لما يراه الاقتصادي الايراني حسين مهدوي، الى ان اطلاق صفة الدولة الريعية ليس بالضرورة ان تكون ملازمة للدولة في كل الفترات وانما في ضوء مقدار ماتسهم به العائدات الريعية الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (Mahdavy، 1970، 468 - 428).

ثانيا : خصائص الاقتصادات الريعية

لقد ترتب الاعتماد على الريوع الخارجية مجموعة من السمات والتي تكون لدى اخذها مجتمعة صفات تنفرد بها الدول ذات الصفات الريعية، وان هذه الصفات واضحة وبشكل خاص في اقتصادات الدول الاستخراجية وبالاخص في اغلب الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، ويمكن تلخيص هذه الصفات او الخصائص كالاتي :

1. الاعتماد على مورد طبيعي رئيسي واحد

الصفات الاساسية للاقتصادات الريعية والتي تميزها وبشكل جلي عن الاقتصادات الاخرى، هي اعتمادها اقتصاديا" على مورد طبيعي رئيسي واحد على الاقل. وتتفاوت هذه الاقتصادات فيما بينها في درجة الاعتمادية، فلو اخذنا الدول الاستخراجية وبالاخص الدول النفطية منها – والتي تعتبر انموذجا" عن الدول الريعية – نجد انها تتسم بحدة اعتمادها على ايرادات او عائدات المورد الطبيعي الواحد اي النفط او الغاز في تمويل موازناتها، كما تكاد ان تكون المصدر الرئيسي للتراكم الرأسمالي. ونتيجة الاعتمادية الشديدة من قبل هذه الدول، فان الدول النفطية مكشوفة اقتصاديا" بصفة خاصة لانعدام الاستقرار في عائدات التصدير، الذي له بدوره اثار سلبية على معدل النمو، ومستويات الاستثمار والتضخم (كارل، 2008، 101 - 102). كما ان مساهمة القطاع النفطي كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات النفطية، حيث بلغت هذه النسبة في السعودية لسنة 2013 حوالي (47,37 %) وفي الجزائر (44,3 %) لسنة 2007. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012، 147) و (بلقاسم، 2013، 13) ، ونسبة كبيرة من مساهمات القطاعات الاخرى في (GDP) هي في معظمه دخل غير مباشر للنفط.اما مساهمة الايرادات النفطية في موازنات الاقتصادات

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

الريعية النفطية فتكون عاليه كذلك وتقارب 90% حيث شكلت حوالي 93% من تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003 _ 2009) (جبارة، 2011، 58) ، وفي السعودية أكثر من 80% لسنة 2013 كما ان يقارب من (95%) من ايرادات ميزان المدفوعات تمثل قيمة الصادرات النفطية. (مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2014، 124)

2. تذبذب النمو الاقتصادي في الاقتصادات الريعية النفطية وحتى الاقتصادات الريعية التي تعتمد في صادراتها على الموارد المعدنية الاخرى والموارد الزراعية بسبب انخفاض مرونات طلبها نسبيا".

ولأن اسعار النفط تتذبذبت صعودا" وهبوطا" في السوق العالمية لاسباب اقتصادية كالازمات الاقتصادية وسياسية كونها سلعة رئيسية عالمية تهم كافة الدول وخاصة الاستهلاكية منها الصناعية المتقدمة، وكذلك المحرك الاساسي للانتاج الصناعي في هذه الدول. فان هذا التذبذب في اسعار النفط يؤثر سلبيا" على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النفطية بسبب اعتمادها في تمويل موازناتها وبشكل رئيسي على ايرادات الصادرات النفطية (ريوع خارجية) والتي تعتمد على الاسواق الخارجية العالمية. لقد كان النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للعام (2011) (8,6 %) واصبح في عام (2012) (5,8 %) اما عام (2013) فقد تراجع الى (3,8 %) (مؤسسة النقد العربي السعودي ،2014، 158)

3. القطاع الريعي النفطي كثيف رأس المال في الاقتصادات الريعية :

يتسم القطاع الريعي النفطي في الاقتصادات النفطية بكثافة استخدام عنصر رأس المال من مكائن ومعدات وتكنولوجيا متطورة بسبب طبيعة العمليات الانتاجية الفنية فيه. كذلك الايدي العاملة فيه تكون من نوعية خاصة وعالية التدريب وذو كفاءة متميزة عن باقي الايدي العاملة في النشاطات الاقتصادية الاخرى في القطاعات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد، وبذا يكون هذا القطاع منفصلا" انفصالا" شبه تام عن بقية القطاعات الاخرى ومتكاملا" مع السوق الخارجية نظرا" لطبيعة عمله من حيث التدريب والاستشارات والتصدير وكذلك بسبب معايشتهم للعاملين في الشركات الاجنبية التي تعمل في هذا المجال. ولهذه الخاصية نتيجة اخرى من حيث عدم مساهمته في معالجة مشكلة البطالة والتي هي مستشرية في جسد هذه الاقتصادات، اذ ان نسبة العاملين في هذا القطاع لاتتعدى (1% - 2%) من قوة العمل الموجودة في الاقتصاد. ففي الجزائر لايساهم قطاع المحروقات الا بنسبة (0,54%) من اجمالي القوة العاملة المتاحة فيها وهي نسبة ضئيلة. (بلقاسم، 2013، 13)

4. ارتفاع الميل الحدي للاستيراد

نظرا" للتأشيرات السلبية لما يعرف بالمرض الهولندي وارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يسبب ضعف القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة في الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية منها، وعدم قدرتها على منافسة النتجات الزراعية والصناعية المستوردة من حيث الكلفة والجودة، فبالنتيجة تزداد الاستيرادات وتتفاقم الامور اكثر بالنسبة للقطاعات الانتاجية والعاملين فيها. كما تعتبر زيادة الاستيرادات تسربا" يسهم في تدني واضح في قيم مضاعف الدخل القومي سواءا" بالنسبة للاستثمار او الانفاق العام. (عبد الرحمن، 1988، 61)

5. زيادة درجة التخصص في التصدير

ان درجة التخصص تعتبر مؤشرا" ومعيارا" مهما" للدلالة على مدى تنوع الانتاج ومن ثم صادرات واقتصاد ذلك البلد، وبالتالي مدى تأثر الاقتصاد بالتغيرات والمؤشرات في الاسواق الخارجية لصادرات منتجاته سواءا" سلبا" او ايجابا".

ويمكن التوصل الى هذه الدرجة او النسبة عن طريق المعادلة التالية :

$$\text{نسبة درجة تخصص الصادرات} = \frac{\text{الصادرات من سلعة معينة}}{\text{مجموع الصادرات}} * 100$$

ان درجة التخصص هذه تختلف من دولة الى اخرى، فالبلدان التي تقل درجة تخصص اقتصادها عن (70%) من مجموع صادراتها يعد انتاجها الوطني وصادراتها واقتصادها متنوعا" في مكوناته، وهذا التنوع يتوزع بين منتجات زراعية وصناعية ومعدنية وخدمات، وينطبق ذلك على الدول المتقدمة ذات الاقتصادات المتطورة مثل اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وفي الاونه الاخيرة كوريا الجنوبية والصين.

اما الدول التي تكون درجة تخصصها أكثر من 80% من مجموع صادراتها فتتمثل بتلك الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي يعتمد اقتصادها على انتاج وتصدير النفط او الغاز او المعادن او غيرها من الموارد الطبيعية والاولية ففي العراق تشكل صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ما نسبتها 99% من اجمالي الصادرات خلال المدة 2001 – 2011 (التقرير الاقتصادي السنوي، وزارة التخطيط، 2012). وفي السعودية تشكل الصادرات النفطية والمعدنية حوالي 87% من اجمالي الصادرات لعام 2013 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2014، 148)

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

6. الاقتصاد الريعي يتميز بدوافع الاستهلاك الترفي لدى المواطنين ويساعد على زيادة الفجوة بين الفئات الاجتماعية او الطبقات بقدر الاقتراب او الابتعاد عن السلطة، وعادة ما تعملالحكومات التي تعتمد الدخول الريعية بالابقاء على موازين القوى على حالها دون العمل على تطويرها بحيث تبقى العلاقات بين الحاكم والمحكوم هي علاقات تحكمها قدرة من يملك ويعطي ومن ينتظر المنح والهبات، هذا ينعكس على المجتمعات ويؤدي الى تعظيم ثقافة الاستكانة والاتكالية على حساب ثقافة التحدي والمطالبة بالحقوق، والاندفاع نحو العمل المنتج. (الشمي، 2012، 3 - 4)

7. ضعف الايراد الضريبي قياسا الى الايراد الريعي

نظرا" الى أن القسم الاكبر من دخول دول ذات الاقتصادات الريعية وخاصة النفطية او المواد الهيدروكاربونية والمعدنية الاخرى تأتي عن طريق الصادرات النفطية او المواد الخام فان تحصيل الضرائب لايأتي ضمن اولويات السياسة المالية للدولة، وتكون موارد الايرادات الضريبية الى مجموع الايرادات العامة للدولة محدودة جدا"، ونتيجة لذلك تصبح مسآئلة الشعب للدولة محدودة او معدومة، وان تراجع الضرائب سيؤدي الى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيديه من جهة، والى سوء توزيع الدخل بين افراد المجتمع من جهة اخرى. ففي العراق مثلا" بلغ متوسط نسبة الايرادات الضريبية وللمدة (2003 – 2012) حوالي (2,1%) الى اجمالي الايرادات العامة في حين بلغ متوسط نسبة الايرادات النفطية وللمدة نفسها حوالي (96,9%). اما نسبة الايرادات الضريبية الى النفقات التجارية فقد بلغت كمتوسط 3,1% وللمدة نفسها، في حين بلغت نسبة الايرادات الضريبية الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي وكمتوسط حوالي (1,02%) وللمدة المذكورة اعلاه.(المحياوي، 2014، 85)

8. منهج الارتباط المعمم (A generalized Linkages Approach)

هناك تناقضات تتخلل البيئات الداخلية لاقتصادات الدول النفطية (الاقتصادات الريعية النفطية). فقد قام النفط بدور المحرك في تنمية هذه الدول، ولكنه في الوقت نفسه يمارس تأثيرا ضارا". ومن خلال تقليد المدرسة القائلة بالاعتماد على تصدير مادة اساسية (المورد الطبيعي كالنفط مثلا")، ويقول الاقتصادي (هيرشمان) بأن الروابط التي تقيمها سلعة (أولية) ما مع بقية الاقتصاد يمكن ان تثبت كونها نافعة بصفة خاصة او ضارة بصفة خاصة لعملية التنمية الاقتصادية. ولسوء الحظ، من المستبعد ان تكون الموارد المعدنية من السلع المحظوظة التي تؤدي الى خلق فرص جديدة للنشاط الاقتصادي المنتج (كارل، 2008، 111)

فالاقتصادات الاستخراجية (الاقتصادات الريعية النفطية) تولد روابط انتاجية واستهلاكية وروابط مالية يحددها (هيرشمان) بوصفها قدرة الدولة على التصرف بالدخل المتحقق من سلعة الاساسية، ولكنها تفصل ذلك على حساب ايجاد روابط اكثر انتاجية. وحقيقة الامر ان الدول النفطية تركز على الروابط المالية، لكن الروابط المالية تعرقل في الواقع الروابط الانتاجية، لاسيما عندما تكون الريوع المتأتية مرتفعة، لان استخدام الدخل المتدفق يوفر القطع الاجنبي الكفيل بالشراء من الخارج ويلغي حوافز الانتاج من الداخل. وفي الحالة المثالية فان التنمية الاقتصادية تقوم على مواد اساسية تشجع وتحفز في الوقت نفسه على نشوء انتاج واستهلاك وروابط مالية، ولكن في حالة الموارد المعدنية لايوجد نوع من الارتباط الا على حساب نوع اخر (كارل، 2008، 112). ان النهج عند (هيرشمان) يستند بفكرته على اساس ان في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، يعمل النفط (القطاع النفطي) على توليد قلة من الروابط الخلفية والروابط الامامية. كما ان كثافة رأس المال التي تتسم بها التقنية النفطية تعني ان متطلباتها من العناصر التي تدخل فيها لايمكن ان تلبى من المصادر المحلية بل من الاسواق الخارجية، مما لايعطي دافعا" يعتد به للتصنيع. اما الروابط الاستهلاكية والتي تنشأ على جانب الدخل، فانها روابط بطيئة التكوين وتأثيرها غير متوازن بسبب قلة اعداد العاملين ذوي الاجور العالية في القطاع النفطي وكثرة العاملين ذوي الاجور المنخفضة في القطاعات الاقتصادية الاخرى، ففي حالة وجود السوق المحلية فانها تكون على قدر كبير من اللامساواة واكثر عرضة من سوق الاقتصاد الريعي النفطي للمشاكل الاقتصادية التي تضر بالانتاجية (Karl،1997 ، 53) والروابط المالية والتي تتولد بسبب تدفق الريع النفطي، فانها تعيق تطور الزراعة او الصناعة بسبب ارتفاع اسعار الصرف قيمة العملة المحلية فتشجع بدورها الاعتماد على الاستيراد والخدمات والمضاربة وزيادة اسعار المواد غير القابلة للتجارة كالسكن والعقارات وغيرها، بدلا" من الاستثمار الانتاجي بعيد المدى، وهذا هو احد تأثيرات مايعرف بالمرض الهولندي. (روس، 2007، 77)

9. زيادة النفقات العامة

ان من الظواهر المميزة للاقتصادات الريعية النفطية هي تنامي النفقات العامة وبشكل كبير، وهذا التزايد المستمر يكون ما بارقام مطلقة او بنسب مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي والايرادات العامة. (اسماعيل، 2003، 23) حيث تتدفق الاموال كايرادات من جراء عملية تصدير الموارد الاستخراجية بسبب تنامي وزرادة الطلب العالمي على

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

هذه الموارد من قبل السوق العالمية، وزيادة متطلبات النهوض بالواقع التنموي لها، وزيادة عدد سكانها بسبب تحسن الوضع الصحي والمعاشي فيها، وقيام الدولة برصد الاموال الضخمة لانشاء وتطوير البنى التحتية فيها (الكواري، 1985، 70 - 71). ان تزايد الانفاق العام في الاقتصادات الريعية النفطية يعود الى تزايد الاستثمار العام الى الاستثمار الكلي ليصل مايقرب من (43%) مقابل (30%) في الدول الصناعية بسبب سيطرة القطاع العام حيث تؤول اليه الريع النفطي وبشكل مباشر وضعف القطاع الخاص، اضافة الى تدهور البنية الاساسية لهذه الدول وحاجتها الى زيادة التراكم الرأسمالي وتزايد الصراعات العسكرية والاضطرابات الداخلية وارتفاع معدلات المديونية، كل ذلك يؤدي حتما" الى ارتفاع مستويات الانفاق العام فيها. (ابو دوح، 2006، 38 - 43) ، ان السياسة الانفاقية للدولة الريعية تخلق قطاعا" خاصا" تابعا" وطبقة وسطى تابعة وقوة عمل تابعة، مبرر وجودها هو الحفاظ على النموذج القائم حتى وان تصارعت فيما بينها لزيادة نصيب كل منها من منافعه. (كارل، 2008، 116) وعليه يحصل سكان المدن، العامل اغلبهم في وظائف الدولة المركزية على اجور ومرتبات، مصدرها الريع النفطي، اذ يشكل النفط حصة في تحويل النفقات العامة لاتقل عن (85%) من اجمالي ايرادات الموازنة العامة السنوية. وبهذا الشكل عد الصوت الانتخابي بمثابة ريع يدفعه سكان المدن لقاء حصولهم على السلع العامة في اطار المنظومة المركزية، ليمارسوا دور الركوب الحر او الركوب المجاني (Free Riding) وهي المشكلة الناجمة عن السلعة العامة (اذ يعد اؤلئك غير المساهمين في تغطية كلفة السلعة العامة ومن خلال عدم دفعهم الضرائب من فائض القيمة او الريع النفطي) هم مجتمع واسع لايمكن استبعاده من الانتفاع من تلك السلعة العامة. (قاسم، 2010، 34).

المطلب الثالث : مفهوم الدولة الريعية وخصائصها

اولا : مفهوم الدولة الريعية

ان مصطلح الدولة الريعية هو مصطلح طور حديثا" للتعامل مع نماذج نظام اقتصادي – سياسي لمجموعة دول تعتمد في دخلها الرئيسي على موارد تأتيها من الخارج كريوع، والتي تعتمد بشكل رئيسي على بيع مواردها الطبيعية مثل النفط والغاز والموارد المعدنية، او على بيع او تأجير او الاستفادة من الميزة النسبية لمواقعها الجغرافية الاستراتيجية او مواقفها السياسية للحصول على حصة من الرأسمال الخارجي، او الاعتماد على تصدير العمالة للخارج والاستفادة من تحويلاتهم المالية (الحافظ، 2005، 7 - 12). من هنا فانه يمكن تقسيم دول العالم الى ثلاث مجموعات من حيث مساهمة العائد الريعي في ناتجها المحلي الاجمالي :

(www.uobabylon.edu.iq/ad/6_24108 - 446)

المجموعة الاولى – الدول الانتاجية : هي تلك الدول التي تهيمن القطاعات الاقتصادية الانتاجية (كالزراعة والصناعة) في تشكيل ناتجها المحلي الاجمالي، ولاتمثل العائدات الريعية سوى نسبة ضئيلة من ذلك الناتج، وتمثل هذه المجموعة بالدول الصناعية المتقدمة والمتطورة تكنولوجيا" والمصدرة للسلع النهائية.

المجموعة الثانية : الدول شبه ريعية : وهي تلك الدول تشكل العائدات الريعية الخارجية نسبة أكبر من مثيلاتها في المجموعة الاولى، بحيث تتراوح تلك النسبة من 10 – 29 % من ناتجها الاجمالي، وتمثل تلك المجموعة في الغالبية من الدول النامية، والقسم الاكبر من الدول العربية.

المجموعة الثالثة : الدول الريعية : فهي تلك الدول التي تشكل العائدات الريعية الخارجية فيها جزءا" جوهريا" من ناتجها المحلي الاجمالي، بحيث تكون النسبة 30% فاكثر من ذلك الناتج، وتمثل هذه المجموعة في اغلبية البلدان المصدرة للنفط والغاز والموارد المعدنية، وتلك التي تتلقى مساعدات ومنح خارجية كبيرة. أن مصطلح الدولة الريعية (Rentier State) ظهر و لاول مرة في اوائل السبعينيات من القرن العشرين وبعد الطفرة النفطية وارتفاع اسعار النفط وتدفق الريوع النفطية بشكل كبير على الدول المنتجة للنفط، في دراسة للكاتب الايراني حسين مهدوي اختصت في النموذج الايراني والتي كان يقصد بها توصيف الدول المعتمدة على الايرادات النفطية (Mahdavy،1970، 468 - 428). وجاءت مقاربة المنهجية لمهدوي لفهم دور ووظيفة الدخل الريعي، حيث ان مفهومه يستند الى مسلمتين اساسيتين : الاولى تفيد بانه الدولة الريعية لاتحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع الى محاسبة المواطنين، فتصبح مستقلة سياسيا" انطلاقا" من استقلالها الضريبي. اما المسلمة الثانية فتفيد ان هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعية بدلا" من السياسات الانتاجية التي تؤدي في نهاية الامر الى تحييد او اخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المشاركة في صنع القرار (ياسر، 2013، 7 - 9). وحسب مهدوي "فان الدولة الريعية" هي تلك الدولة التي تقاس على عائداتها من الخارج، اما من بيع مادة خام او تقديم خدمات استراتيجية او من ضرائب تفرض على التحويلات من الخارج (روس، 2007، 73 - 78). فالدولة الريعية بهذا

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

المعنى هي التي تعتمد على دخل لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج والدخل. كما ان مقاربة محدوي تنظر الى الايراد النفطي بوصفه ريعا" خارجيا" تتقاضاه هذه الدول بواسطة تأجير اراضيها الى الشركات الاجنبية النفطية، وهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الانتاجية في قطاعات الاقتصادية الوطنية. ويتبع ذلك منطقيا" ان الدولة تعيش او تعتمد في داخلها على الريع الخارجي هي دولة ريعية. ان مساهمة محدوي هذه قد جاءت بعد زيادة العائدات النفطية للحكومة الايرانية جراء اقدامها على تأميم النفط في الخمسينيات من القرن الماضي من قبل حكومة مصدق، عندما عرفت الدولة الريعية بأنها تلك الدولة التي تحصل على جزء جوهري من ايراد دخلها من مصادر خارجية على شكل ريع. وفي وقت لاحق طور الاقتصادي المصري د.حازم الببلاوي مفهوم الدولة الريعية مقترحا"، انها تلك الدولة التي يتم دفع ريعها من قبل الجهات الخارجية الفاعلة وبصورة مباشرة الى الدولة (الحكومة) وحيث لايشارك سوى عدد قليل في توليد هذا الريع (الثروة) ويتم توزيعه الى الاكثرية من افراد المجتمع والاستفادة منه، وان الدولة هي التي تقوم بعملية التوزيع (Bablawi،1990 ، - 87 88) ، ومن المهم الاشارة الى ان تحديد المصادر الريعية مسألة تقديرية اختلفت حولها الاراء، ولكن المتفق عليه مبدئيا" ان غلبة العناصر الريعية الخارجية هي المحدد الاساس في اعتبار الدولة ريعية من عدمها، بالاضافة الى ان ظاهرة الريع عامة ولاتختص بأقتصاد معين دون اخر، ففي كل اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من دولة لاخرى. وثمة صفة اخرى مهمة للدولة الريعية، هي تلك التي تعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، عندما يؤول الريع الخارجي او معظمه الى فئه صغيرة او محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة (السلطة)ومن ثم يتم توزيعه او استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وبذا وضمن هذا المفهوم لايمكن اعتبار الدولة ريعية، تلك التي يتم فيها توليد الريع بمشاركة الغالبية من افراد المجتمع، كما في الدول التي تعتمد على السياحة الخارجية نتيجة لموقعها الجغرافي او ظروفها المناخية او مكانتها الدينية او الحضارية. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن تحديد الدخول الريعية، الا انه يبدو ان هناك اتفاقا" بشأن الطبيعة الريعية للعائدات النفطية (المواد الكاربوهيدراتية والمعدنية بشكل عام)، ويأتي ذلك من خلال عقد مقارنة بين تكلفة انتاج برميل النفط مع سعره المرتفع في الاسواق العالمية للنفط، غير انه تجدر الاشارة الى ان اطلاق صفة الدول الريعية ليس بالضرورة ان تكون ملازمة للدولة في كل الفترات، وأنما في ضوء مقدار ما تسهم به العائدات الريعية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (Mahdavy،1970، 468 - 428)، وبهذا المعنى قد تتحول الدولة من ريعية الى شبه ريعية او انتاجية او العكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي الذي يحكم اقتصاد تلك الدولة.

بناءا" على ما تقدم حول تحديد مفهوم الدولة الريعية يمكن اعتبار معظم الدول المصدرة للنفط وبالاخص العربية منها نموذجا" تتجسد فيه كل مدلولات ومفاهيم الدولة الريعية، حيث تمثل مساهمة العائدات النفطية نسبة كبيرة من مكونات الناتج المحلي الاجمالي. كما ان الريع الخارجي المتولد من الصادرات النفطية يؤول وبشكل مباشر الى السلطة الحاكمة بسبب سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي فيها. فالدولة هي الجهة الرئيسية التي تستحوذ على الريع الخارجي وبدورها تقوم بتوزيع الريع على بقية القطاعات الاقتصادية وافراد المجتمع من خلال الانفاق الحكومي للعائدات، مما يمكن الدولة ان تلعب دورا رئيسيا" في توزيع الريع على السكان وتحديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، الامر الذي الى تعاظم الدور الاقتصادي للدولة. وهذه الميزة التي خصت بها الدولة نفسها، تكون هي المسيطر والمستفيد المباشر من الريع الخارجي، وان تركيز القوة الاقتصادية بيد السلطة يساعدها في السيطرة السياسية وبالتالي يمكنها الاستيلاء على الريع النفطي والتصرف فيه كيفما تشاء دون تخوف من ردود فعل الغالبية من السكان. وبذا فان الدولة الريعية لا حاجة لها لتطوير اي نظام انتاجي او مؤسسي او تنوع مصادر الدخل الاخرى مثل الضرائب، فالدخل يتم الحصول من تصدير المورد الطبيعي، وما على الدولة الا اعادة توزيعه وتدويره، وهو عكس ما يحصل في البلدان غير النفطية (اي التي لا تعتمد على الريع النفطي)، والتي تسعى الى توسيع مصادر الايرادات العامة والدخل من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والانظمة الانتاجية فيها وتنويعها وفرض ضرائب متنوعة (المغيربي، 2004، 31)

وتتميز بنى الدول الريعية بالابعاد التالية :

1. البعد المؤسسي والسياسي

ان اعتماد الدولة الريعية على الريع الخارجي (النفطي مثلا") يؤدي الى اضعاف ادائها الاداري، وذلك في كفاءة هيكلها وقدرتها الانتاجية، وبذا فانها تتحول الى كيان رخو، حيث تصبح مهمة الدولة توزيع الريع (الارباح)، وبذلك تتحول مهمتها التوزيعية الى مصدر من مصادر مشروعية بقاء السلطة (النظام) الحاكمة. وبناءا" على عدم اعتماد الدولة على النظام الضريبي، يعفي النظام الحاكم نفسه من المحاسبة السياسية من قبل

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

الافراد، ويزيد انفصاله عن القوى الاجتماعية الفاعلة وامتدادا للهشاشة المؤسسية ينتج عن الاعتماد على الريع والتدفق المستمر للفوائض ظهور ما يسمى بالزبونية (Clienantalism) والتي تتمثل في تبادل الخدمات السياسية بين لاعبين (غير متماثلين لتعزيز مواقعهم) داخل جهاز الدولة في الاستحواذ على جزء أكبر من عائدات الدولة لصالح مؤسساتهم وذلك مقابل دعمهم للدوائر العليا في هرم السلطة الحاكمة التي تمنحهم الحماية. (Okruhlik،1999 ،295)

2. البعد الاجتماعي

ان الفئات والقوى الاجتماعية المستفيدة من الريع الخارجي هم الذين يطلق عليهم بالمجتمع الريعي، حيث انهم لايساهمون في العملية الانتاجية بمقدار مايحصلون عليه من ريع. ان الفئات او الافراد الذين يحصلون على هذا الريع من السلطة ليس مقابل اقتصادي، بل ماهو سياسي او اجتماعي، فهم فئة تدعم السلطة وتدعمها ويعملون على تعميق الحالة والسلوك الريعي مندفعين من مصالحهم الفئوية والشخصية، وان كان على حساب الفئات الاجتماعية الاخرى. من جانب اخر فمن الممكن ان الجانب الاجتماعي المتمثل بصلة القرابة بالسلطة الحاكمة ان يكون سببا" لنشوء هذه الفئة (الطبقة) الريعية المتطفلة في المجتمع، اذ تعمل السلطة على تقريب ذويها واثرائهم من ذلك الريع بمختلف الطرق او الوسائل (بدوي، 2014، 3). كما ان السلطة الريعية قد تكون سببا" لنشوء المجتمع الريعي، حيث تعمل لتكوينه بالقوة، مستفيدة من الريع الذي يؤول اليها مباشرة، في بناء مؤسساتها الامنية التي تعمل على حماية مصادر الريع وترسيخ الصفة الريعية للمجتمع بالقوة،حيث ان السلطة الحاكمة ذان العقلية الريعية تستخدم الايرادات الريعية بما يخدم مصالحها السياسية والاجتماعية مبتعدة بذلك عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية لفئات واسعة من المجتمع. (الهيتي، 2006، 36)

3. البعد الاقتصادي

على الرغم من تحفيز العائدات النفطية الريعية للناتج المحلي الاجمالي (GDP) في اقتصادات الدول الريعية وعلى المدى البعيد يضر باداء الاقتصاد الوطني هيكليا، حيث تظهر اعراض مايسمى "بالمرض الهولندي" (Dutch disease) في صورتين أولهما، ارتفاع قيمة العملة المحلية بدرجة تفوق قيمتها الحقيقية مما يؤدي الى عجز او ضعف التنافسية لسلع التصدير غير النفطية في الاسواق الخارجية (العالمية) مع انخفاض قيمة الواردات (الاستيرادات) وبالتالي اجتياحها للاسواق المحلية، بالاضافة الى زيادة الطلب المحلي لها بسبب نشوء النزعة الاستهلاكية لدى الافراد. وثانيها ضعف اداء القطاعات غير النفطية (كالزراعة والصناعة) على المدى المتوسط والبعيد ومن تراجع مكونات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطية. (Corden،359،1984-380)

ثانيا : خصائص الدولة الريعية

بالرغم من ان هناك اختلافا" بعض الشيء لمظاهر الدولة الريعية من بلد الى اخر، لكن معظم الدول الريعية فيها من الظواهر الشائعة والتي تشترك فيما بينها :

1. اقتصاديا"، ان جميع الايرادات التي تحصل عليها الدولة من الموارد الطبيعية مثل (النفط والغاز والماس، وغيرها) تكون قطاعا" مستقلا" عن الاقتصاد المحلي(القطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة) (Mahdavy،1970 ،429)

وقد اشار (محدوي) لدول الشرق الاوسط خلال الخمسينات، الى ان مدخلات الاقتصاد المحلي قياسا" الى ايرادات القطاع النفطي، كانت صغيرة وبالتالي فان عائدات النفط هدية مجانية. وفي هذا السياق فان العلاقة بين الاقتصاد المحلي والدولة بدلا" من ان تكون مترابطا"، فان الاقتصاد المحلي يعتمد وبشكل كبير على الانفاق العام للدولة.

2. الامر الثاني هو المرض الهولندي : ان المرض الهولندي ينشأ من ازدهار قطاع الموارد الطبيعية(مثلا" النفط)، الامر الذي يؤدي الى انكماش القطاعات الانتاجية كالصناعات التحويلية عبر فقدانها القدرة التنافسية لمنتجاتها مع المنتجات الصناعية الاجنبية المستوردة، نظرا" لارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية الوطنية (Butler،et.al ،1980)، لكن الطريقة التي يظهر بها المرض الهولندي مختلفة، حيث ان عائدات المورد الطبيعي (كالنفط) تدفع وترفع التضخم وبالتالي فمن الصعوبة لهذا البلد تطوير الاقتصاد غير النفطي، اي القطاعات الاقتصادية غير النفطية. وعلى هذا النحو فان صناعات احلال الواردات تعاني من منافسة شديدة امام المنتجات الصناعية والخدمات الاجنبية والتي تكون اقل كلفة وأكثر تطورا" وجاذبية من المنتجات المحلية. وكذلك يعاني القطاع الزراعي من المنافسة ونقص التمويل، مما يؤدي الى تخلف الزراعة وقلة عائداتها، وقلة اجور العاملين فيها او الايرادات التي يحصل عليها المزارعون، مما يدفعهم للهجرة الى المناطق الحضرية وتركهم الارياف والاراضي الزراعية، حيث تؤدي الى تدهور الزراعة بشكل أكبر والاراضي الصالحة للزراعة، والاعتماد على استيراد المحاصيل الزراعية من الخارج، ومن جهة اخرى ترييف المدن مما يؤدي الى نشوء مشاكل اجتماعية وبيئية في المدن، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في الكثير من الدول الريعية

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

(النفطية) (Lewis،1994، 98). كما وتؤدي الاصابة المزمنة بهذا المرض الى نمو متسارع بل حتى الى نمو مشوه في قطاع الخدمات وقطاع النقل والتشيد وغيرها من الانشطة غير المتداولة تجاريا". وتكون اثار المرض سلبية بصفة خاصة عندما يقترن بحواجز اخرى تعترض النشاط المنتج طويل الاجل الذي يتسم بأستغلال مواد ناضبة. لقد حذر الاقتصاديون بدأ" من بأدم سمث من مخاطر الريوع المعدنية، وهم يناقشون ويجادلون بأن هذه الريوع كثيرا" ما تعمل على تنمية سلوك دائم من طلب الريع (السلوك الريعي) والانحياز نحو النشاطات غير المنتجة، نتيجة اعادة التخصيص التلقائية للعناصر الانتاجية، اذ يجتذب القطاع المزدهر(غير المنتج) عنصري العمل ورأس المال بسبب ارتفاع الارباح فيه، وتضخم كلفة الانتاج في القطاعات الانتاجية مما يؤدي الى حالة من الانكماش والركود فيها والى مآلات تنموية بائسه (روس، 2007، 67 - 77)

3. السمة الثالثة من سمات الدولة الريعية، وفقا" لكثير من الباحثين الاقتصاديين فان الحكومة (السلطة) في الدولة تميل للانفاق لوحدها فقط لان ايراداتها تتولد من مصادر خارجية وتؤول اليها مباشرة (Bosch،2012،4) و(Gray،2011،6) حيث لاحظا ان الحكومة في الدولة الريعية تمتلك القدرة المحدودة على الدعم للحفاظ او العمل على تنويع الاقتصاد المحلي غير الريعي عندما ينمو الريع الخارجي. وبالتالي فقد اشار كل من البيلاوي ولوتشياني الى ذلك على ان الدولة تكون الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي (الاستخراجي) وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال توجيهها الانفاق العام (Beblawi and Luciani، 1990، 89- 85)

ان دور الدولة يكون هو تخصيص الريع وتوزيعه للاقتصاد المحلي.

4. عندما اصبحت ايرادات الدولة الريعية مرتفعة، شرعت الحكومات في زيادة الانفاق الحكومي دون زيادة الضرائب على مواطنيها. ويتم ذلك من خلال توسيع بيروقراطية الدولة، اي زيادة الأستخدام العام والخدمات الاجتماعية التي تديرها الدولة وتوسع التوظيف في القطاع العام، وبرامج البنية التحتية التي تحولها الدولة. وبما ان القطاع العام توسع بسرعة واصبح هو القطاع المهيمن وبشكل كبير، فان القطاعات الاقتصادية بات تعتمد على انفاق القطاع العام. بالاضافة الى ذلك فانه على الرغم من تضخيم هيكل العمالة في القطاع العام، فانه يميل لتوظيف المزيد من الافراد ويصبح اكثر جاذبية من القطاع الخاص نظرا" لتدني الاجور فيه. ففي المملكة العربية السعودية عندما صارت الثورة النفطية أواخر السبعينات فان القطاع النفطي والقطاع العام اصبحا يمثلان او يساهمان ب (65%) من النشاط الاقتصادي السعودي ودفعت الحكومة السعودية (63%) من الاستثمار في الاصول المادية (Hertog،2012 ، 30 33 -). ومن خلال دراستنا واستعراضنا لمفهومي الاقتصاد الريعي والدولة الريعية وخصائصها، نستشف أن هناك تداخلاً بين المفهومي ويمكن توضيح هذه الاشكالية بينهما من خلال تتبع الريوع الخارجية، فاذا كانت متجهة مباشرة الى الدولة فانها تعني أن الدولة ريعية، لكنها في الاقتصاد الريعي لا تجه مباشرة اليه. ومن ناحية أخرى يعتبر تصدير الموارد الاولية المصدر الرئيسي للدخل في الدولة الريعية في حين أن العوائد الريعية الخارجية في الاقتصاد الريعي قد لا تشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي بل يكون جزءاً من مكوناته. في الدولة الريعية هناك انفصام في العلاقة بين تيار العوائد الريعية والتي تؤول للدولة أو السلطة، وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل. أما في الاقتصاد الريعي فلا يوجد هذا الانفصام في العلاقة نظراً لطبيعة الأنشطة الريعية التي تستلزم مشاركة عدد كبير من المواطنين فيها. وبسبب الاختلاف والاشكالية بين المفهومين وسماتها تم طرح تساؤل من قبل الاقتصاديين حول من يولد الاخر هل الاقتصاد الريعي يولد دولة ريعية، أم الدولة الريعية هي التي تولد الاقتصاد الريعي.

أذ يرى البعض أن الدولة الريعية هي جزء من الاقتصاد الريعي بينما يمكن أن تكون الدولة ريعياً من دون أن يكون الاقتصاد ريعيا بصورة كاملة كما هو الحال في الدول العربية غير النفطية. في حين يرى آخرون أن الاقتصاد الريعي ليس بالضرورة أن يولد دولة ريعية، ولكن الدولة الريعية تولد أقتصاداً ريعياً "حتماً"، من خلال تدوير العائدات الريعية الخارجية في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبهذا المعنى لا يمكن ان نجد دولة ريعية من أن يكون أقتصادها ريعياً، في حين هناك دول اقتصادها ريعي ولم تحسب ضمن الدول الريعية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1. بالرغم من مفهوم الريع قديم لكن اول من ربطة بمفهوم الدولة والاقتصاد في العصر الحديث المفكر الاقتصادي الايراني حسين محدوي في مطلع سبعينات القرن المنصرم عندما كتب عن الدولة الريعية والاقتصاد الريعي وارتباطها بالريع النفطي او الريع الخارجي. كما كتب عن صفات الدولة الريعية حيث يؤول اليها الريع (النفطي) مباشرة.

2. بسبب اهتمام الكثير من الكتاب الاقتصاديين لموضوع الريع وتعدد انواع الاقتصادات، تعددت وتشعبت مفاهيم وانواع الريع، فهناك الريع الخارجي وريع الموارد

الطبيعية (النفطية والغازية ومعدنية اخرى وزراعية وغيرها) وريع السياحة ، وريع الموقع الجغرافي، والريع السياسي، وريع الندرة وريع التحويلات الخارجية، والريع الاحتكاري والريع التفاضلي(وهو اقدم انواع الريع) وانواع كثيرة اخرى.

3. هناك اجماع واضح بين المهتمين بهذا الموضوع بان الدول الريعية تعني ان الريع يؤول اليها مباشرة حيث تستولي عليه ومن ثم تقوم بتوزيعة سواءاً لافراد المجتمع او القطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومن هنا عرفها البعض او اطلق عليها بالدولة التوزيعية او دولة الرفاه. في حين ان الاقتصاد الريعي يعني انه يستفيد ويستغل ويعتاش على نوع او اكثر من انواع الريع لكنه لايعتمد علية كليا، كذلك فان الريع يؤول الى الافراد مباشرة ومن ثم الى الدولة بطرق ادارية وقانونية. من هنا تنشأ الاشكالية في مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، حيث ان كل دولة ريعية اقتصادها ريعي لكن كل اقتصاد ريعي لايعني دولة ريعية. فمعظم الاقتصادات ريعية لكن ليست كل الدول ريعية.

4. تنشأ اثار سلبية للريع في الدولة الريعية منها :

أ- المرض الهولندي (Dutch disease) حيث يظهر نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف السلع المنتجة محليا وبذلك تفقد قدرتها على منافسة السلع الاجنبية ومن ثم تؤدي الى اثار سلبية للقطعات المنتجة وميزان المدفوعات.

ب- حدوث تذبذب في قيم متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة لتقلبات اسعار الموارد الطبيعية (مثلا النفط) حيث تحدد اسعارها في السوق العالمية متاثرة بعوامل اقتصادية وسياسية وتكنلوجيا واخرى، وليس للدول المنتجة والمصدرة للمورد الطبيعي الناضب دور مهم في تسعيرة.

ت- من خلال بحوث المنظمات الدولية والمفكرين الاقتصاديين تتبين ان هناك علاقة عكسية بين الريع الخارجي والديمقراطية في معظم الدول الريعية.

ث- اهمال الجانب الضريبي في تمويل الايرادات العامة والاعتماد بشكل كبير على الريع الخارجي (ريع الموارد الطبيعية) في الدول الريعية.

المقترحات

1. ضرورة توجه الدول الريعية نحو تنويع اقتصاداتها بالشكل الذي يضمن معدلات نمو متوازنة ومستدامة للقطاعات الاقتصادية.

2. تفعيل الجانب الضريبي وضرورة زيادة الايرادات الضريبية لتجنب الاعتماد الكامل على ايرادات الموارد الناضبة واتي غالبا ما تتاثر بالتذبذب الشديد لتقلبات الطلب والاسعار في السوق الدولية.

3. ضرورة توخي الدقة في التميز بين المصطلحات المتعلقة بالموضوع لان الاخفاق في ذلك من شانه اعطاء فهم مغلوط لطبيعة وابعاد المشكلة والنتائج المترتبة عليها.

4. العمل على وضع الايرادات الريعية الخارجية في الموازنات العامة للدول الريعية كبند أضافي فيها وليس كبند اساسي.

قائمة المصادر

1. ابن منظور،(1966)، "لسان العرب"، المجلد الثالث،ط2، دار المعارف، الكويت.
2. ابو دوح، محمد عمر،(2006)، "ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
3. البيلاوي، حازم،(1989)، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، ورقة قدمت الى ندوة الامة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة واخرون، ج2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، معهد الشؤون الدولية (ايطاليا).
4. البدوي، د.اسماعيل ابراهيم،(2004)، "التوزيع والنقود في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي"، لجنة التأليف والتبويب والنشر، الكويت.
5. بدوي، ثامر،(5 يونيو/ حزيران 2014)، "الدولة الريعية في ايران : عائدات النفط، النمو والتضخم" تقارير مركز الجزيرة للدراسات.
6. بلقاسم، أ.د زايري، (2013)، " المؤسسات ووفرة الموارد والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري" بحث في المؤتمر الدولي " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال المدة 2001-2014" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف، الجزائر.
7. تودارو، ميشيل، (2009)، "التنمية الاقتصادية"، تعريب ومراجعة محمود حسني حسن و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
8. جامع، د.احمد، (1969 - 1970)، "الموجز في الاشتراكية"، دار النهضة العربية، طبعة خاصة لطلاب الجامعة، القاهرة، مصر.
9. جبارة، وليد خليف، (2011)، "النفقات العامة في الاقتصادات الريعية، اتجاهات وانعكاسات، العراق حالة دراسية للمدة 3003 - 2009"، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
10. جيلز، مالكوم، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، مراجعة محمد ابراهيم منصور، سلطان المحمد السلطان، (1995)،"اقتصاديات التنمية"، دار المريخ، الرياض، السعودية.
11. الحافظ، د.زياد، (تشرين الثاني / نوفمبر، 2005)، "اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية 28 - 30، الاسكندرية، مصر.
12. حلايقة، محمد، (2004)، "التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة"، تقديم ومراجعة منذر الشرع، عمان، الاردن.
13. ديويدار، د.محمد، (1980)، "الاقتصاد المصري بين التخلف والتنمية والتطوير"، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية.
14. الرازي، محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر، (2004)، "مختار الصحاح"، ط3، مؤسسة الرسالة، الكويت.
15. روس، مايكل، (2007)، "هل يعيق النفط الديموقراطية"، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية، مجموعة بحوث، النفط والاستبداد - الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، ط1، بغداد، اربيل، بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية.
16. الشيمي، محمد نبيل، (2012)، "الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية"، الحوارالمتمدن، شبكة الاقتصاديين العراقيين، العدد3637.
17. صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصاد العربي الموحد، ابو ظبي، سنوات مختلفة.
18. عبد الرحمن، اسامة، (1988)، "المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
19. عبد الفضيل، د. محمود، (1985)، "الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرير والتنمية والوحدة، ط2، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

doi : 10.25007/ajnu.v7n2a451

20. عمر، د.حسين، (1994)، "تطور الفكر الاقتصادي"، الكتاب الاول، ط1، دار الفكر العربي مطبعة اميرة، القاهرة، مصر.
21. عوض الله، زينب حسين وسوزي عدلي ناشد، (2007)، "مبادىء الاقتصاد السياسي"، بيروت، لبنان.
22. قاسم، د.مظهر محمد صالح، (2010)، " الدولة الريعية بين المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق" بيت الحكمة، العدد 19، بغداد، العراق.
23. كارل، تيري لين، (2008)، "مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة"، ط1، ترجمة عبد الاله النعيمي، بيروت، لبنان.
24.كارل، تيري لين، (2008)، "مخاطر الدولة النفطية : تأملات في مفارقة الوفرة"، ط1، ترجمة عبد الاله النعيمي، بيروت، لبنان.
25. كاظم، كامل علاوي، (2013)، "اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية"، الحوار المتمدن، العدد4155.
26. الكواري، علي خليفة، (1985)، " نحو استراتيجية بديله للتنمية الشاملة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
27. المحياوي، زيد حبيب حسين، (2014)، " فاعلية الادوار الوظيفية للضرائب في الاقتصادات الريعية، العراق حالة دراسية للمدة 2003 - 2012"، رسالة ماجستير اقتصاد غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
28. المغيربي، محمد زاهي، (2004)، "انماط السياسات العامة والتطوير المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الريعية"، ليبيا اليوم، الحلقة النقاشية الثانية، 8/ديسمبر.
29. مؤسسه النقد العربي السعودي، تقارير سنوية لسنوات مختلفة
30. الهيتي، عبدالمجيد، (2006)، "الثروة النفطية من اداة للدكتاتورية الى القاعدة الممكنة للديمقراطية".
31. ياسر، د.صالح، (2013)، " النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فردريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد العراق.
32. التقرير الاقتصادي السنوي، (2012)، وزارة التخطيط.

1. Beblawi H.، and Luciani G.،(1990)، "The rentier state in the Arab world"، London، Rutledge.
2. butter، r.w. “the con cept of atourist ares’a of evolution : implications for management of resource”lst published، march 1980 umversity of western ontario https : // doi.org/10.1111/j.1541_0064.1980. tb00970
3. Corden W.،(1984)، "Booming sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidtion"، Oxford Economic papers 37. Bandiera، Luca، Nina Budina،etal.،(2007)، "The "How to" of fiscal sustainability : A technical manual for using the fiscal sustainability tool"، Policy research
4. Gary R،(2010)، Is accounting for sustainability actually for sustainability and how would we knew? An exploration of narratives organizations and the plant”، accounting ornization and society 35 (2010)
5. Ghosh، A.B Kim، j I، Mendoza، etal، (2013)، “fiscal fatigue space and debt sustainability in advance economies” the economies joumal، 123(566)
6. Hertog، steffen (2012) “Redesigning the distributional bargain in the GCC” Brismes Annual Conference، Revoltion And Revolt، Underatanding The Forms.
7. Karl. T L، (1997) “The paradox of plenty : oil dooms and petro_ states” umversity of cali fornia press Brekely، CA.
8. Lewis، Peter M.، (1994)، "Economic statism، Private Capital and the Dilmmas of Accumulation in Nigeria"، World Development، Vol.22.
9. MAHDAVY.H،(2010) “ the patterns and problems of economic development in rentier state : the case of iran “http : // www. ecb int/ pub/scpops/ ecbocp ioq، pdf.
10. Okruhlik Gwenn، "Rentier wealth، unruly law، and the rise of opposition : The political economy of oil states"، comparative politics، Vol.31،No.3، April.
11. WWW. parliament.gov.sy/sdo8/msf/1431322317_pdf
12. WWW. uobabyiou.edu.iq/uobcoleges/ lecture.apx?7and lcid

الهوامش

1- اقتصادي ايطالي.